الديمقراطية .. أساس نظام الحكم في الجمهورية اليمنية

لعل أبرز القضايا التي شغلت الرأي العام مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، ولازالت محافظة على قوتها وديمومتها .. هي القضايا الساخنة ذات الصلة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ أن هذه المفاهيم والألفاظ ما فتئت تعد من أهم شعارات "الموضة السياسية" فأصبحت بحق أحد أهم "لبوس العصر" ليس لها نظير في "التوارد" و"التداول" في الخطاب السياسي، تتلقاها الناس تلقياً صاخباً، مفعماً بشعور ديماعوجي، بل قل في أحسن الأحوال "طوباوي" وكأنها "العصا السحرية" التي تحل مشاكل الكون بين ليلة أمسية وضحاها. "١

<div> </div> <div>أ. مشارك د. صالح حيدرة محسن</div>

الشمولية، ومن ثم فقد أرادت النخبة السياسية من توجيهها هذا أن تمسك العصا من الوسط بالقبول بالديمقراطية كمقام أول وبصورة نظرية.

حرية التنظيم والتعبير، ومراعاة الحقوق والحريات المدنية وسيادة القانون، ومبدأ التداول السلمي للسلطة كمبادئ أساسية للتعددية السياسية. ولكن عملياً كانت هذه النخب في معظمها مهددة إلى الموت التاريخي، والمرجعية المحاسية والشمولية، مما جعلت بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية تظهر ببطهر ديمقراطي "نظرياً" ولكنها تمارس فكراً شمولياً "عملياً" وتعمل ذلك بما يأتي. إن الأحزاب اليمنية التقليدية القائمة قبل الوحدة هي أحزاب أيديولوجية وكيفية كانت إيجابيات أو سلبيات هذا المفهوم وظلت هذه الأحزاب وربما ما زالت متمسكة بهذا الموروث في ظل "الديمقراطية" والتعددية" بعد الوحدة.

إن بعض الكيوانات السياسية، والأحزاب اليمنية العاملة علناً قبل الوحدة، قد ارتبطت تقليدياً بمفهوم "المركزية الديمقراطية" وبعضها الآخر، العاملة سراً قد ارتبطت بمفهوم المركزية البيروقراطية، وإذا كان الشكل الأول يمتلك في تكويناته هامشاً من الديمقراطية، فإن الشكل الثاني لايمتلك في تكويناته هذا الهامش من الحرية الديمقراطية، علاوة على أن التحول من "المركزية البيروقراطية" إلى "المركزية الديمقراطية" لم تلحظه في هذه الكيوانات السياسية التي كانت "سرية" قبل الوحدة، ثم أصبحت "علنية" بعدها، ومن ثم فإنه بالرغم من المناخ "الديمقراطي" وحرية "التعد السياسي" ظلت كثير من هذه الأحزاب والتنظيمات تتبنى "الديمقراطية" علناً، ولكنها رفضها "سراً" ويصعب نشاطها "مفضوحاً" ومن ثم "مأزوماً" لأنه يعر عما تخفيه، وليس عما تبديه وتظهره.

إن الانفصام عند هذه الأحزاب بين القول والفعل سيجعل لامحالة بنيتها السياسية ومن ثم فاعليتها الجماهيرية تعاني من الاضطراب والاهتزاز دائماً، وينتجع فاعليتها وأثرها بطابع الأزمة المستمرة وبالتالي فإننا لانقتابل بالانعكاسات الإيجابية لسياسة الديمقراطية على بنية هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية، إلا متى ما اتجهت إلى

تكيف نفسها مع التعددية وأن تصبح مؤمنة حقاً بالديمقراطية قولا وعملا؛ تلتزم بها وترتبط بخصايلها وأخلاقها وعليها من ثم أن تغادر مواقعها الأيدولوجية السابقة لتصبح أكثر قدرة على بناء دولة المؤسسات التشريعية الحديثة والنظام والقانون والحفاظ عليها إن المؤشرات السياسية تشير إلى ضرورة إعادة تشكيل الخارطة السياسية طبقاً للمبادئ والأسس والفلك على القواسم المشتركة بينها: من فكر ونهج والية سياسية وذلك من خلال المسارات الآتية:

أما (1) الاندماج بين الأحزاب المتبينة لفكر واحد
(2) ذوبان الأحزاب والتنظيمات السياسية الهامشية في الأحزاب الجماهيرية الممثلة حقاً لثقافة شعبية عريضة.
(3) تشكيل جبهة وطنية عريضة تضم كل الأحزاب والتنظيمات السياسية المؤمنة بأهداف الثورة اليمنية في إطار تنظيم سياسي موحد مع احتفاظ كل فصيل باستقلاله الذاتي.

الخلاصة

1) إن عالمية الظاهرة الديمقراطية، قد شكلت تأثيراً على عقول الناس، واضفت نوعاً من أسبقية الفكر على الواقع، كما أن إداعة المبادئ الديمقراطية، وانتشارها هي كل حذب وصوب، قد جعل

دراسات

Email:14october@14october.com

الحكم في الجمهورية اليمنية

يدرك ويتفهم أيضاً، حقيقة أخرى، يعايشها يومياً، تتمثل بوجود إرادة سياسية قوية لدى الأخ/ الرئيس الذي يدفع بقوة من أجل إنجاز وتحقيق هذا الهدف الوطني العظيم، ويحرص دائماً على تليل أية صعاب أو معوقات تواجهه، ومتى ما توفرت هاتان الإرادتان: الشعب والقيادة الفاعلة والمقتدرة، والتفتنا على نفس الهدف النبيل، وبنفس العزم والقوة والإصرار، فإن أي عمل، وأي هدف وطني يصبح تحقيقه ممكناً، وقابلاً للإنجاز، مهما كان حجم الصعوبات، والعوائق والتعقيدات والتراكمات المختلفة الواقعة في طريقه.

خلاصة الخاصة

1)إن الديمقراطية اليمنية، كمظومة سياسية: التعددية السياسية والحزبية، وتبادل السلطة سلمياً، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار عبر المجالس المحلية المنتخبة ومن ثم نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات، هي ليست "كل الحاضر" بل هي "كل المستقبل" لأن جزءاً منها يقع في الحاضر ويستمد حيويته منه، أما الجزء الآخر فيقع في "كل المستقبل" ومن ثم فإن الإنسان اليمني اليوم يقيع في المستقبل القريب، لأن الماضي والحاضر لايمكن الإمساك بهما، وخلاصة القول: إن الديمقراطية في بلدنا هي المستقبل بحد ذاته.

إن دراسة الديمقراطية اليمنية وأنماطها المتجددة ليست صورة خيالية لواقع لم يتحقق بعد، ولكنها دراسة لممكثات الحاضر، فهي في حقيقتها ليست نتيجاً أو ربما بالغيب، ولكنها تحليل ودراسة للحاضر للكشف عن أنماطها المتجددة مستقبلاً، ومن ثم فإن هذه الدراسة تنتمي إلى عالم الشهادة الذي يمارس الإنسان اليمني تأثيره فيه هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن دراسة نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات كأحد هذه الأنماط المتجددة، ليس معناها الهروب من الحاضر أو وسيلة لكي نتجنب ما ينهضي أن نفعله، الآن، بل هو في حقيقة الأمر دراسة لممكثات الحاضر التي يمكن أن يؤول إليها من خلال تحليل النظام يومات التي يطررها الحاضر، والسيناريوهات المحتملة التي ستظهر في المستقبل، وتأسيساً على ذلك فإن:

دراسة الديمقراطية وأنماطها المتجددة ليست مجرد احصاءات فحسب، وإنما هي دراسة ذات طابع قيمي لها تهمت بدراسة مستقبل اليمناء اليمني في كل اليمن من أقصاه إلى أقصاه ومن ثم نوعية حياته، وهذا ما نبتناه الآن، ونسعى إلى تحقيقه في المستقبل القريب من خلال نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات تأكيداً للديمقراطية كخيار لا رجعة عنه ارتضيناه، واستمرراً لبلورة وتجديد النهج الذي اقتنعنا به واخترناه.

الهوامش:

الهام محمد مانع، الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، مجلة الثوابت/الكتاب الثاني/ لعام 1994م.

أحمد بن سيدي، مجلة الثوابت العدد السابع "يوليو" سبتمبر 1994م.

أوليفر ليمان: مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة مصطفي محمود محمد، عالم المعرفة مارس 2004م.

عبدالمك سعيد عبده، مجلة الثوابت العدد السادس ابريل/ يونيو 1996م.

د. قائد محمد طربوش: مجلة الثوابت، العدد السابع عشر/ يوليو/ سبتمبر 1999م.

دستور الجمهورية اليمنية/ 29 سبتمبر 1994م.

اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية، الصادرة بالقرار الجمهوري رقم "269" لسنة 2000م.

أحمد بن سيدي، الثوابت من "3" بتصرف"

اوفر ليمان: مستقبل الفلسفة من 12

الهام محمد مانع: المرجع نفسه من 227، 228

المرجع نفسه من 229، 230، 231

عبدالمك سعيد عبده: الثوابت من 12، 13، 14

دستور الجمهورية اليمنية/ 29 سبتمبر 1994م.

اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية رقم "4" لعام 2000م.

التعديلات الدستورية وإصلاح النظام السياسي

البرلماني والرئاسي.
وبما أن المجتمع اليمني، مجتمع حي، يعيش في حراك دائم وتحول مستمر فالظروف باتت مؤاتية للانتقال من النظام المختلط إلى نظام آخر، يستطيع معه المجتمع التعامل مع متطلبات العصر ومواجهة ما يشهده من تحولات عميقة في المجالات كافة، وليس أمام المجتمع من خيار سوى أن يتجاوز ما بين الانتقال إلى النظام البرلماني "كما ترى بعض القوى السياسية" أو الانتقال إلى النظام الرئاسي كما جاء، في مبادرة الأخ الرئيس المدعومة من قوى سياسية واجتماعية أخرى.
أما القفز فوق الواقع فمسألة خيالية تتلطف من النزاع لتنتهي إلى الفراغ، لأنها تستبدل الواقعية والموضوعية بالأحلام السرابية المتناثرة فوق جدار المستقبل. والحقيقة أن لكل خيار من هذين الخيارين مميزات وعيوبه، لكن مزايها النظام الرئاسي في تقديرنا كثيرة، وهو الأنسب لظروف اليمن خاصة وان النظام البرلماني الذي يقوم على أساس التعددية السياسية كثيراً ما يتعرض لإضطرابات قد تؤدي إلى تجميد نشاط البرلمان أو الغائه والدعوة لإنتخابات مبكرة "3" وظلماً يكون النظام "سبباً في إضعاف الحكومة والتقليل من هيبتها".4

إن المبادرة الرئاسية خلقت بعد إعلانها أصداء كثيرة، والمتابع لهذه الأصداً التي تلاها وخاصة تلك المنقولة عبر وسائل الإعلام المختلفة يلمس حجم الخيالية التي حظيت به هذه المبادرة، خاصة وأنها جاءت في ظرف تاريخي وسياسي مهم، وتتخلل في مسارات وتطلقات وطنية كبيرة تلبى الرغبة في إحداث نقلة نوعية في مسار نظام الحكم، يكون لها الأثر الإيجابي على منظومة الإصلاحات الشاملة التي يتوخى منها المواطن أن تعيد له الثقة في مستقبل يصنع له حياة سعيدة هائلة ويتقدم معها المجتمع ويتطور.

وفي ختام هذه الورقة نود التأكيد على أن مبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية حول التعديلات الدستورية هي خطوة مهمة وصورية لمواكبة روح العصر ولاضير في أن يجري حواراً واسعاً وخوة مهمة وصورية تتسامح فيها القوى الإيجابية ومنظمات المجتمع المدني والمتمتعون بالمشهور بقضايا الإصلاح الدستوري في المجتمع. حواراً يتطلب من أطرافه نضجا سياسيا وإيماناً حقيقيا بأهمية ذلك الحوار، حواراً يتطلب عقولاً منفتحة قادرة على استيعاب ضرورات الحوار الوطنية، بعيدة مصلحة الوطن على أي مصالح حزبية أو شخصية ضيقة .. حواراً يعيد للخروج بتصعة تجمع عليها هذه القوى، وتكون مسؤولة عن إنجازها دون تلكؤ، كون المبادرة الرئاسية خطوة مهمة، تلامس واحدة من القضايا المصرية للشعب اليمني، وبها نود التأكيد أيضا على ضرورة أن تعاضا الظروف اللازمة للانتقال من النظام المختلط إلى النظام الرئاسي وان تضع الحقائق المشرعة الصيغ الدستورية الكفيلة بذلك الانتقال.
كما نود التأكيد على ضرورة الإسراع في بناء نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات، المبني على أسس جديدة تلبى طموح الحاضر وغاية المستقبل، فلتتضافر جهود المحصلين من أبناء الوطن اليمني والمؤمنين بأن قضايا الوطن لايمكن لها أن تحل إلا بمزيد من الحوار الهادئ البناء والهادف، والحوار وحده يتصنر الشراخ القزبيء وبالحوار وحده تتحقق الغايات والأمانى والتطلعات.

المراجع:

- دستور الجمهورية اليمنية.
- 2) نود المبادرة الرئاسية حول التعديلات الدستورية.
- 3) أحمد التشريعي وسعيد الجناحي، اليمن .. الدورة الانتخابية الكاملة، المركز العام للدراسات والبحوث.
- 4) الأستاذ عبدالله غانم، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية في جامعة نزار حول التعديلات الدستورية.
- 5) د.عبدالمصلي، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية في جامعة تعز حول التعديلات الدستورية.
- 6) د. طارق المنصور، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية في جامعة تعز حول التعديلات الدستورية.

لها سلطة على الناس، أمكن توظيفها معهم بسهولة، حيث يتم استبدال الإطار المعرفي الوطني، بإطار معرفي آخر، مخالف يتحكم فيه الآخر، ومن ثم، فإن كل كلام عن الديمقراطية، يصبح كلاماً غير حيادي بل متحيزاً، لأنه يصر على إبراز الوجه الإيجابي للديمقراطية فقط، ويهمل وجهها السلبي الآخر، مع أن الكثير يدرك ما تنطوي عليه مختلف الآراء، من صواب في "الرؤية" وتهافت في "الدراية".

2) قد يقال إن التجربة الديمقراطية في اليمن، لا تزال في طور النشوء والنكون، وإنما من ثم لم تصل إلى درجة النضج، وهذا القول يكتا ويكون صائبا، وعلية فإن سيرورتها، لا بد وأن تمر بسلسلة من "العثرات" و"الإحباطات" كون السيرورة التاريخية، بل إن سيرورة التطور في صورتها العامة، لا تتحرك في كل الأحوال في خط مستقيم، بل وعلى الدوام في خط "حلزوني"، ومن ثم لايمكن أن تكتمل، وتصل إلى درجة النضج إلا طبقا لهذا القانون العام، لكن هذا القانون لايفني، "أن كل تجربة إنسانية، لا بد أن تخضع في نجاحها أو فشلها إلى سياقها المجتمعي والتاريخي، أي إلى خصوصيتها، فإذا لم تقم على واقع حي بناهياها، أولا وعلى اقتناع فكري يحفظ لها استمرارها وسلامتها ثانيا، وعلى ضرورة حيوية تلبى مصالحها الأساسية ثالثا، فإنها تصبح معرضة للارتداد .. ومن ثم النكوص والتقهقر.

3) إن ما يحفظ سلامة التجربة الديمقراطية اليمنية، أنها قامت على واقع حي يناهدها من جهة ومن جهة أخرى على ضرورة حيوية تلبى مصالحها الأساسية، وإذا كانت القناعة الفكرية، قد تباينت واختلفت بين مستويي الضعف والقوة، لكن الديمقراطية بوصفها ظاهرة عالمية، ربما تعجل من تجذير هذه الرؤية في اليمن لصالحها.

وقد تجلّى ذلك في ما ذهب إليه دستور الجمهورية اليمنية المعدل لعام 1994م الذي ينص في مادته "5" على:

أن النظام السياسي للجمهورية اليمنية يقوم على "التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف تداول السلطة سلميا .. كما أن المادة "107" قد استبعدت الاستفتاء كوسيلة لاختيار رئيس الجمهورية إلا أنها قررت بوسيلة أكثر ديمقراطية وهي: الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من قبل الشعب وبصورة تنافسية .. وعلى عقد أشطر "الدستور اليمني" التنافس في الترشيح والاستفتاء، فقرر نسبة بسيطة للترشيح في السلطة التشريعية.
"أن يحصل على تزكية نسبة 10% من أعضاء مجلس النواب" بحيث يكون ممكنا حقا تنافس أكثر من مرشح في الانتخابات لهذا المنصب.

وهذا ما يدعونإلى القول:

إننا نشهد توفلا للنهج الديمقراطي في تعزيز وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، ويتمثل ذلك في المبادرات الوطنية ولاسيما منها: نظام السلطة المحلية، وامتداده نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات، ما يميز قانون السلطة المحلية رقم "4" لعام 2000م، أنه "2" ليس تقليدا أعمى لتجارب الآخرين، أو نقلا حرفيا عنها، وإنما هو نابع عن بيئة يمنية خاصة، ولايلاس احتياجات ومتطلبات الواقع اليمني .. وهو إجمالا خلاصة التجارب ومحاولات مختلفة قبل وبعد الوحدة.

وعلى كل حال، إنها ليست تجارب جامدة ومغلقة، بل ولاشك في أنها قد تفاعل مع التجارب الإنسانية الأخرى، واستفادت منها بشكل أو بآخر، لكنها كانت في معظمها يمنية البيئة والينبع، وظلت تحتفظ بخصائصها وتحافظ على خصوصيتها المنبثقة من الواقع اليمني وطرهه.

ويتسبب هذا الأمر، على مبادرة الأخ الرئيس. بشأن نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات الذي يأتي هو الآخر في هذا السياق الهادف إلى تعزيز وتطوير التجربة الديمقراطية اليمنية، بغض النظر عن حجم الصعوبات، والعوائق والتعقيدات والتراكمات المختلفة، فعلمنا بحق الشعب العظيم الوحدة المباركة، ويتضاصر الإرادة السياسية الفاعلة، تتحقق ويلا شك باقي المنجزات العظيمة.

أخذين بنظر الاعتبار، أن الأمر ليس بالسهل، كما قد يتصور البعض، بل إن الأمر يتطلب جبراً مكثفة ومتواصلة، وتعاوناً مستمرا على كافة الأصعدة والمستويات من الجميع، وفي مختلف الأطر والهيئات الرسمية والشعبية.

وإذا كان الإنسان اليمني يدرك هذه الحقيقة، ويعيها جيداََ غير أنه

في البدء أود أن أعير عن الشكر والتقدير الأستاذ الدكتور/ عبدالوهاب راوح رئيس جامعة عدن رئيس اللجنة التحضيرية على تفضله الدعوة الكريمة للمشاركة في هذه الندوات العلمية التي تنظمها جامعة عدن بعنوان "التعديلات الدستورية" استيعاب الواقع وتحولات العصر، كما أود أن أتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء اللجنتين التحضيرية والعلمية على الجهود التي بذلوها لإنجاح هذا الحدث العلمي الذي ينعقد اليوم في رحاب جامعة عدن.

<div> </div> <div>د. عبدالله الحو</div>

الفعل حولها من طرفي ثنائية الحكم "سلطة ومعارضة" واختلاف الرؤى والتصورات الصادرة بشأنه من بعض المثقفين والمهتمين بقضايا الإصلاح السياسي وتطورات المسار الديمقراطي في اليمن، تبع خطوة إيجابية وفتزة نوعية في هذا المسار، تعرض على الجميع أحزابا وتنظيمات ومنظمات مجتمع مدني وخصصات اجتماعية ومنتخبين لصالح وتطوير النظام السياسي أن يخترطوا في حوار جاد ومسؤول حول هذه المبادرة وتقديم الرضى والأملحظات حولها بهدف إرتائها مزيدين من الإضافة والتعديل لتصبح المبادرة، مبادرة الجميع .. مبادرة كل من يعطيهم إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية واستمرار العمل الديمقراطي التي اختره أبناء الشعب اليمني في الثنائي والعشرين من مايو 1990م طبقاً لتقسيم والتطور وبناء اليمن الجديد.

والمبادرة الرئاسية - كما أشترنا سلفاً - تضمنت العديد من المسائل المهمة والحيوية التي يتعدى التعامل معها بإيجابية بقصد تحويلها إلى حقيقة فعلية، وأخص بالذكر منها مسألة الحكم المحلي، حيث تضمنت المبادرة بنداً ينص على استبدال مسمى السلطة المحلية "بالحكم المحلي، الذي يوجبه يكون رئيس الحكم المحلي منتخبا من هيئة الناخبين وفقاً للقانون.ويكون المجلس الحكم المحلي صلاحيات يحددها القانون ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتسمية رؤسائها المنتخبين سواء في المحافظات أو المديريات، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تطوير أداء أجهزة الحكم المحلي وصلاحياتها ومنح السلطات المحلية قدرا كبيرا من الصلاحيات المالية والإدارية، وكذلك تفويضها على صعيد اتخاذ القرارات ذات الصلة بشؤون المواطنين في الوحدات الإدارية، وهو الأمر الذي يحد من المركزية الشديدة ويعزز من دور السلطة المحلية في تحصيل الموارد المحلية وتخصيصها في تنفيذ المشاريع وتسيير الأعمال في إطار المحلي، وفقاً للقانون واتجاهات الخطط العامة، والإشراف على المشاريع التنموية المركزية التي تنفذ في الوحدات الإدارية بما يعزز من توسيع دائرة المشاركة الشعبية في تسيير شؤون الدولة والمجتمع.

إن الحكم المحلي واسع الصلاحيات ليس "نبذة شيطانية" ينبغي الحذر منها بل ضمانة من ضمانات الوحدة الوطنية، وركن من أركان الدولة الديمقراطية الحديثة، وشرط لاغنى عنه للمشاركة الشعبية في الحكم وإحداث تنمية مستدامة تسهم في رفع مستوى معيشة الناس وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعليه فإن الإسراع في تبني هذه المبادرة وترجمة مضمانيها إلى واقع عملي ملموس يجعل من فرض قيام حكم محلي واسع الصلاحيات أمراً ممكناً حدوثه.

إن الديمقراطية لا تنمو إلا بالحيات الديمقراطية، وهذا النهج سلكته اليمن منذ إعلان الوحدة المباركة في الثاني والعشرين من مايو 1990م وهو الحدث العظيم الذي تم بطريقة سلمية وديمقراطية، ومبنياً والى الأبد زمن التشيير ومعلناً دولة واحدة يقوم بنظام الحكم على أساس الديمقراطية والتعددية وحرية الرأي والتعبير. والنظام الرئاسي الذي دعت المبادرة إلى تبنيه كشكل للنظام السياسي الدستوري هو أسلوب من أساليب الحكم الديمقراطي الناجح الذي تبعه العديد من بلدان العالم ذات التجارب الديمقراطية الناجحة، التي يكون فيها مستوى النضج والوعي السياسيين عالياً، والتي تتركز فيها منظومة الحكم على أحزاب سياسية قوية في صفوف السلطة والمعارضة.